مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
العدد التاسع
9 مارس 2021

المشابهة في النحو العربي

د. بن الدين بخولة*
trezel@live.fr

د. سالمة صالح محمد العمامي**
salma.amamy@tu.edu.ly

ملخص:

عُني هذا البحث بتسليط الضوء على (المشابهة)، مبينًا حدها، ومواضع التشابه في النحو والمشابهة بين الدلالة والتأويل، ومواضع التأويل، فضلًا عن أثر المشابهة في العوامل والتعليل، وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وتوصل إلى أن المشابهة إحدى ركائز النظر النحوي، واللغوي؛ وهي علاقة منطقية متخيلة قامت على النظر في الروابط التي تجمع بين الألفاظ بعضها ببعض، أو التراكيب بعضها ببعض، وهي ليست رابطًا لفظيًّا يربط بين أركان النص، إنما هي رابط منطقي يقوم على خلق علاقة تشرك بين لفظين أو تركيبين في حكم ما، أو تفسر هذين المتشابهين. ومع هذا فإن اللغويين لم يضعوا حدًّا للمشابهة، مع استعمالهم لها باطراد، وكأنها علاقة طبيعية تفرضها قوانين اللغة الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: المشابهة، النحاة، التعليل، التأويل، الدلالة، العامل.

* أستاذ محاضر(أ) - قسم اللغة العربية - كلية الآداب واللغات - المركز الجامعي/ آفلو - الجزائر.

** أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة طبرق- ليبيا.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN: 2708-5783 ISSN: 2707-5508)

Analogy in Arabic Syntax

Dr. Bendine Bekhaoula [*]
trezel@live.fr

Dr. Salama Saleh mohamed Al-Amami [**]
salma.amamy@tu.edu.ly

Abstract:

This research aims to shed light on analogy indicating its limits and its positions in syntax, the similarity between implication and interpretation, and the positions of interpretation, as well as the effect of analogy on factors and reasoning. The research, consisting of an introduction, three sections and a conclusion, concludes that analogy is one of the pillars of syntactic concerns; it is an imagined logical relationship based on looking at the relations that connect words with each other, or structures with each other, and it is not a verbal link that connects the parts of the text. Rather, it is a logical link based on creating a relationship that connects two words or two structures in a certain judgement or explains these two similarities. Linguists however have not put a limit to it as if it were a natural relationship imposed by the laws of natural language.

Keywords: Analogy, Grammarians, Reasoning, Interpretation, Implication, Factor.

[*] Lecturer Professor "A"Department of Arabic Language, Faculty of **Literature** and Languages, University Center Aflou - Algeria.

[*]*Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language and Literature, College of Arts, University of Tobruk, Libya.

مقدّمة:

يطبّق النحاة المشابهة في النحو ويفسرون بها العديد من الظواهر والمسائل اللغوية، وهو استعمال يعبّر عن اتساعهم في توجيه اللغة والبحث في أسرارها، فالمشابهة مصطلح لغوي حفل به الفكر اللغوي، لكن لم يضع له اللغويون حدًّا معينا، وإنما استعمله كل منهم وفق ما يفرضه عليه المقام الذي أدى به إلى استعمال هذه العلاقة، فتارة يستعملها النحاة لتعليل حكم نحوي، وأخرى لتوضيح سبب الإعراب، وأحيانًا لتكون عاملًا، إلى غير ذلك من العلاقات اللغوية، وقد انتظم هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، وذيلنا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج، ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

الأهداف:

- توضيح حدّ المشابهة.
- تبيان المواضع التي استعملت فيها المشابهة.
- تفسير ظاهرة المشابهة في اللغة العربيّة.

وتدرس الورقة الإشكالات الآتية:

- ما مدى استعمال النحاة للمشابهة؟
- هل كان استعمالهم لها مطردًا وفي أبواب بعينها، أو أن كلّ واحد منهم استعملها حسب مذهبه ورؤيته اللغوية؟
- ما أصل هذا المصطلح في اللغة؟

الدراسات السابقة:

- كتاب المشابهة في النحو العربي لمحمد حسن محمد يوسف.

- أثر المشابهة في النحو العربي لخير الدين القاسمي - بحث منشور بمجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية- المجلد16 العدد 8- 2009م.

- المشابهة اللفظية وأثرها في تحديد الصيغة الصرفية والأحكام النحوية - بحث منشور بمجلة واسط، مجلة كلية التربية، العدد التاسع والثلاثون، الجزء الأول، أيار 2020م.

اقتضى بحثنا تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا المفهوم مع تأصيل تاريخي لاستعمال علمائنا لمرجعية المشابهة وإظهار موقعها في أصول النحو العربي وعلله؛ مع الوقوف على علاقة المشابهة بالدلالة، والبحث في المشابهة وعلاقتها بالنص، وموقع هذه العلاقة من التحليل اللغوي عند النحاة.

2. حد المشابهة في اللغة والاصطلاح

2-1- المشابهة في اللغة

أرجعت المعاجم معنى الجذر (شبه) إلى معنى (المِثل): "شبه: الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، وَالْجَمْعُ أَشْباهٌ، وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ: مَاثَلَهُ. وَفِي الْمَثَلِ: مَنْ أَشْبَه أَباه فَمَا ظَلَم، وأَشْبَه الرجلُ أُمَّه: وَذَلِكَ إِذَا عَجَزَ وضَعُفَ"[1].

وفي الصحاح: شِبْهٌ وَشَبَهٌ لغتان بمعنىً. يقال: هذا شِبْهُهُ، أي شَبيهُهُ. وبينهما شِبَهٌ بالتحريك، والجمع مَشابَهُ على غير قياس، كما قالوا مَحاسِنُ ومذاكيرُ والشُّبْهَةُ: الالتباسُ. والمُشْتَبِهات من الأمور: المشْكِلاتُ.

"[شبه] شِبْهٌ وَشَبَهٌ لغتان بمعنىً، يقال: هذا شِبْهُهُ، أي شَبيهُهُ، وبينهما شِبَهٌ بالتحريك، والجمع مَشابَهُ على غير قياس، كما قالوا مَحاسِنُ ومذاكيرُ، والشُّبْهَةُ: الالتباسُ، والمُشْتَبِهات من الأمور: المشْكِلاتُ، والمُتشابِهاتُ: المُتَماثِلاتُ، وتَشَبَّهَ فلان بكذا، والتَشْبيهُ: التمثيلُ، وأَشْبَهْتُ فلانًا وشابَهْتُهُ، واشْتَبَهَ عليّ الشيء"[2]، وقد جعل من معاني المشابهة المشاكلة والتمثيل، أيضا، وقد جاء في معجم مقاييس اللغة: "(شَبَهَ) الشِّينُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْنًا وَوَصْفًا، يُقَالُ شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ، وَالشَّبَهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: الَّذِي يُشْبِهُ الذَّهَبَ. وَالْمُشَبِّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ، وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا"[3].

وعليه، فإن للجذر (شبه) دلالتين هما: التمثيل، والمشاكلة.

المشابهة في الاصطلاح:

لم يبتعد النحاة في استعمالهم المشابهة عن الدلالة الوضعية التي أقرتها معاجم اللّغة، وهي المماثلة أو التمثيل والمشاكلة، ولم يحدد النحاة لهذا المصطلح حدًا يبين ملامحه اللغوية، ولكن استعمالهم لهذا المصطلح بدا متواترًا في أبواب عدّة عندهم، وتبين متون النحاة ومؤلفاتهم المواضع التي استعملت فيها المشابهة دون تحديد لمفهومها، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة وضع مفهوم محدد لهذا المصطلح الذي استعمل بكثرة في أبواب ومسائل لغوية، وبالنظر إلى المواضع التي استعمل فيها النحاة المشابهة، فإن دلالة المصطلح لا تختلف عن الدلالة الوضعية للجذر (شبه).

يقول الأنباري: "والوجه الثاني إنما دخله التصغير حملًا على باب أفعل الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: ما أحسن زيدا لمن بلغ الغاية في الحسن! كما تقول: زيد أحسن القوم، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم، فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز: ما أحيسن زيدًا! وما أميلح غزلانًا!"[(4)] ثم يستطرد قائلًا: "والوجه الثالث إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا؟ وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلًا، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلًا»[(5)].

وقد استعملوا المشاكلة بمعنى المشابهة أيضًا وذلك قولهم: "وإنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة،

نحو: تضربن، وحذفوا الهمزة من أخوات أكرم، نحو: نكرم وتكرم ويكرم، والأصل فيه: نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم"[6]، وقد سمّى المطرزي المشاكلة طريقًا، إذ هي طريق لتعليل السلوك اللغوي[7]، والمشاكلة لفظ مساوٍ للمشابهة دلاليًا في اصطلاح النحاة، فإن المشاكلة، ترتيبًا عليه، تدل على المشابهة.

وتؤكد النصوص اللُّغوية استعمال النُّحاة المشابهة أداةً لتفسير وتوضيح كثيرًا من المسائل اللغوية دون وضع حدّ لها، مع استعمالهم لها استعمالاً موسعًا ومطردًا في مواضع وأبواب بعينها، وبتتبع هذه المواضع فإن المشابهة حملت دلالة المعنى الوضعي لها وأفصحت عن نظرة منطقية لتفسير ظواهر لغوية، وبناءً عليه فإن المشابهة هي: "علاقة لغوية بين تركيبين أو لفظين يُحمل فيها أحدهما على الآخر، ويأخذ حكمه أو يتجرد من حكمه؛ لوجود تلك المشابهة أو المشاكلة".

مواضع المشابهة عند النحاة:

ابتدأ استعمال المشابهة بوصفها علاقة بين نظيرين في كتاب سيبويه؛ إذ يذكر سيبويه في أثناء كتابه مواضع عدة حملها على المشابهة، وذلك باستعماله اللفظ (يشبه)، والمواضع التي كان يستعمل فيها سيبويه هذا اللفظ، الذي سعى من خلاله إلى تفسير العلاقة اللغوية، هو في صدد وصفها فهو يصف اللغة كما يقتضيه المنطق الطبيعي لها، ويحاول بذلك فرض أحكام ذلك المنطق؛ فاللفظ (يشبه) ينبئ بوجود علاقة آنية بين لفظين أو تركيبين، فقد ذكر سيبويه الالتباس بين الفاعل الغائب والفاعل الحاضر ثم ربط التركيب الفعلي باسم الفعل الذي يحمل عليه فقال: "واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: زيدٌ، وأنت تريدُ أن تقول: لِيُضْرَبْ زيدٌ، أو لِيَضْرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلًا، ولا: زيدًا، وأنت تريد ليَضرب عمرو زيدًا. ولا يجوز: زيدٌ عمرا، إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيدًا، إذا أردتَ لِيَضْرِب زيدٌ عمرًا وأنت تخاطبني، فإنَّما تريد أَنْ أُبْلِغَه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرًا، وزيدٌ وعمروٌ غائبانِ، فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ. وكذلك لا يجوز زيدًا، وأنت تريد أن أُبْلِغَه أنا عنك أن يَضْرِبَ زيدًا؛ لأنك إذا أضمرتَ فعل الغائب"[8]، يستطرد ليبين علاقة

المشابهة بين الفعل المضارع المجزوم بلام الطلب واسم الفعل (عليك) فيقول: "ظنَّ السامعُ الشاهدُ إذا قلت: زيدًا أنك تأْمُرُه هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذْ من الفعل نحو قولك: عَليكَ، أن يقولوا عليه زيدًا، لئلا يشبَّهَ ما لم يؤخَذْ من أمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا في الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطبِ المأمورَ، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبَّهَ عَلَيْكَ ورُوَيْدَ بالفعل"[9]، والمشابهة بين (لتضربْ) و(عليك أو رويد) هي مشابهة معنوية في الزمان والخطاب المرتبط بالحدث، ولأن الفعل في أصله الاشتقاقي ليس مشابها لام الفعل وإن تشاركا الدلالة، يضع سيبويه تحوطات مانعة من الربط بينهما في علاقة المشابهة، وهو أول موضع لاستعمال المشابهة في كتابه.

وتكون المشابهة لديه لغرض ربط دلالات التركيب أو الألفاظ وصولًا لحكمها الإعرابي، وهو من باب التفسير اللغوي للأحكام الإعرابية، وذلك حين حمل قولك: أَمَّا أَنْ لا يكونَ يَعلمُ فهو يَعلم، وأنت تريد حيث ساوى بينهما[10] وبين قوله تعالى: (لئلا يعلم أهل الكتاب)[11]؛ ودلالة مثل هذه المشابهة أو الربط هو التقارب في الحكم اللغوي.

ويضع سيبويه للمشابهة قانونًا؛ لأنه كما أفاد صنيعا عرفته العرب في كلامها، فإنه يؤكد على أن المشابهة لا تعني المطابقة بين المشبه والمشبه به اللذين هما ركنا المشابهة اللغوية، كما هما ركنا المشابهة البلاغية، يقول: "وما يشبِه بالشيء في كلامِهم وليس مثلَه في جميع أحوالِه كثيرًا"[12]، وفي موضع آخر يقول: "وهم ممَّا يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[13]، وكلام سيبويه السالف يؤكد على وجود المشابهة بكثرة في الكلام العربي، وهي مرتبطة بكثير من الأحكام اللغوية، واستعمل سيبويه علاقة التشبيه كثيرًا في حمل حكم إعرابي لتركيب على آخر بقرينة، وهو ما يمكن أن نصف به المشابهة في النحو، كحمل الصفة المشبهة في العمل على الفعل الدائم (اسم الفاعل)، يقول: "ومن قال: مررت برجلٍ أبى عشرة أبوه قال: مررت برجل شديد رجلٍ أبوه. أبى عشرة أبوه قال: مررت برجل شديد رجلٍ أبوه. وإذا قال: مررت برجل حسنٍ

الوجه أبوه فليس بمنزلة أبى عشرةٍ أبوه، لأن قولك: حسن الوجه أبوه، بمنزلة قولك مررت برجل حسنٍ الوجه، فصار هذا بدخول التنوين يشبه ضاربًا إذا قلت: مررتُ برجل ضاربٍ أباه"[14].

ومن هذه المواضع قوله: "وإذا سميت رجلًا بإثمدٍ لم تصرفه، لأنَّه يشبه اضرب، وإذا سميت رجلًا بإصبع لم تصرفه، لأنه يشبه اصنع، وإن سميته بأبلمٍ لم تصرفه، لأنه يشبه أقتل، ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه في ترتبٍ وأشباهها لأنَّها ألفٌ، وهذا قول الخليل ويونس"[15].

أمّا مصطلح المشابهة _كما نجده عند اللاحقين لسيبويه من النحاة- فهو تبلورٌ طبيعي لهذا اللفظ (يشبه) الذي ربط به سيبويه وفسر به كثيرا من العلائق اللغوية في كتابه، وكذلك فعل المبرد في استعمال اللفظ (يشبه) حيث عقد به علاقات نحوية، حيث تقوم هذه العلاقة على ثلاثة أركان هي:

لفظ مشبه / لفظ مشبه به/ قرينة التشابه = حكم لغوي.

أو: تركيب مشبه/ تركيب مشبه به/ قرينة التشابه = حكم لغوي.

والنمط الأول يكون، غالبًا، في المواضع الصرفية، حيث تتم مشابهة لفظ لفظا، فيحمل عليه حكمه الإعرابي وذلك مثل: "ومما يترك صرفه لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائدًا إلاّ بثبتٍ، نحو تنضبٍ، فإنما التاء زائدة لأنه ليس في الكلام شيءٌ على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام فعلل"[16]، فالمشابهة هي مشابهة اللفظ (تنضب) لوزن الفعل (تفعل) فترك صرفه لهذه المشابهة.

ويمكن أن يُمثَّل للنمط الثاني بما ساقه المبرد من مشابهة (ما) النافية لـ(ليس) بقوله: "والعاشر: مَا أُجْرِي مجْرى الْفِعْل وَلَيْسَ بِفعل، وَلكنه يشبه الْفِعْل بِلَفْظ أو معنى، فَأَمَّا مَا أشبه الفِعْل فَدلَّ على مَعْنَاهُ مثل دلَالَته، فـ(مَا) النافية، وَمَا أشبهَهَا، تَقول: مَا زيد مُنْطَلقًا؛ لِأَن الْمَعْنى: لَيْسَ زيد مُنْطَلقًا، وَمَا أشبهه في اللَّفْظ، وَدخل على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر دُخُول (كَانَ)، و (إِن) وأخواتهما وَقد ذكرنَا الْحجَج فِيهَا في بَابهَا"[17].

و(ما) النافية حرف لا يشبه الفعل (ليس) إلا في سياق تركيب معين يوضح هذه العلاقة، فالمشابهة هنا مقيدة بالتركيب، وقرينة المشابهة أن (ما) هنا عملت عمل ليس فأشبهتها في العمل، وهو ما يترتب عليه الحكم الإعرابي.

ومع اكتمال نضج الفكر النحوي بعد سيبويه، نظر اللغويون إلى المشابهة بوصفها طريقًا لتفسير الحكم اللغوي أو تعليله أو جعلها عاملًا صريحًا مؤثرا في التركيب. وهو ما أفصح عنه استعمالهم المشابهة في مواضع كثيرة في النحو والصرف، وفي كثير من أبواب النحو وقضاياه، حتى لم يخلُ منها كتاب في اللغة والنحو، مع تباين مذاهب النحاة واتجاهاتهم اللغوية، فصارت تلك العلاقة خاضعة للمنطق أيضًا؛ ونجد المشابهة لديهم في الأواب الآتية:

أولًا: في حروف الهجاء.

ثانيًا: في الفعل المضارع.

ثالثًا: في أسلوب التعجب.

رابعًا: في باب العطف.

خامسًا: في باب الإضافة.

سادسًا: في حذف النون من يكن.

سابعًا: في باب النواسخ.

ثامنًا: في حذف حروف العلة وشبهها بالحركات.

تاسعًا: المشابهة في الجزم بلام التعليل.

عاشرًا: المشابهة في حمل الاستفهام على الشرط.

حادي عشر: المشابهة في باب الأسماء الستة.

ثاني عشر: المشابهة في باب النسب.

ثالث عشر: في عطف الجمل.

وقد لا يتسع المقام لسرد هذه المواضع مفصلة، ولكن يمكن عرضها مجملة، بتوضيح استعمال هذه العلاقة وتبيين تطورها بعد سيبويه؛ لتصبح أحد أهم وسائل تعليل الحكم اللغوي، كما تفسر أحيانًا بكونها المؤثر أو العامل في التركيب، وصار النظر المنطقي لدى النحاة هو المعوّل عليه في رسم حدود هذه العلاقة. فبينما كان سيبويه والمبرد يطبقان هذه العلاقة وفق ما يفرضه الواقع الطبيعي للُّغة، فإن المتأخرين من النحاة طوروا استعمالها وفق متطلبات النظر المنطقي للغة.

لم يسمِّ سيبويه الأفعال أفعالا، ومنها الفعل المضارع، وإنما أطلق على الأفعال لفظ أحداث، ولكن النحاة من بعده شرحوا الكتاب وتبلور الفكر النحوي في أبواب، وبأسماء لم تكن مذكورة عنده، ولعلَّ الفعل المضارع أحد هذه الأبواب التي يتضح فيها البعد المنطقي عند النحاة، فقد قسَّم النحاة الفعل إلى ثلاثة هي: المضارع، والماضي، والأمر، وربطوا بين هذه الأقسام وزمان الحدث "الفعل"، ويختلف المضارع عن قسيميه الماضي والأمر في أن تسمية نظيريه أثبتت على الجانب الزماني في الحدث، بينما ربط النحاة بين المضارع والاسم؛ لأنه قد شذّ عن نظيريه في كونه معربًا، وهما مبنيان؛ فقد جعلوا الأصل في الأفعال البناء، كما جعلوا الأصل في الأسماء الإعراب؛ فلمّا أُعرب المضارع تركوا ربطه بالزمن وجعلوا اسمه معربا على تلك المشابهة؛ لأن المضارعة في أصل دلالتها الوضعية المضارعة، فكأن المصطلح يعني الفعل المشابه للاسم، فلم يهتم النحاة بالمقامات الزمانية في الفعل، وسياقاته التركيبية، بقدر اعتنائهم بما يطرأ عليه من التبدل؛ تأكيدا لمشابهته الاسم المعرب؛ فهو مثله في تبدل العلامة الإعرابية، يقول الأنباري: "وإذا حُذف حرف المضارعة وهو علَّة وجود الإعراب فيه فقد زالت العلة، فإذا زالت العلَّة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا، وأمّا قولهم: إن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر؛

لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، قلنا: حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب؛ فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب، فكان معربا، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق أن لا يعرب، فكان باقيا على أصله في البناء"[18].

وقد فصّل الأنباري وجوه المشابهة بين الاسم، والفعل المضارع في نقاط عدة[19]، كُلها تدور على تغير علامة الإعراب، لا على مدلوله الزماني أو الحدثي.

حرص النُحاة بعد سيبويه على تحديد وجه المشابهة بين اللفظين أو التركيبين على النحو الذي يبين فائدة الربط بينهما، "فإن قيل: فَلِمَ أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة؟ قيل: إنما أعربت بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع، فإن قيل: فَلِمَ كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؟ قيل: لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة؛ ومنها ما تلزمه الإضافة، فما تغلب عليه: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك؛ وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مال؛ والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ كانت أولى من غيرها؛ ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة، أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات؛ فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر"[20]، وتسرد المحاورة اللغوية لدى الأنباري في نصّه السابق حدود العلاقة بين الأسماء الستة المثنى الجمع من حيث علامة الإعراب وهي الحروف.

وعلاقة المشابهة علاقة قوية، متينة، بالغة الأثر، إذ يمكنها تحديد شكل العلامة ونوعها أيضا كما في النصّ السابق، فقد تنقض حكما أو تؤيد حكما، فهي علاقة مركبة في تفاصيلها، يقول الأنباري: "ألا ترى أنك لا تقول: "ما أحسن زيدًا"، إلا لمن بلغ غاية الحسن كما لا تقول: "زيد أحسن القوم"، إلا لمن كان أفضلهم في الحسن؟ فلهذه المشابهة بينهما؛ جاز التصغير في قوله: "يا أميلح غزلانا!" بل يا كما تقول: غزلانك أميلح الغزلان، وما أشبه ذلك، والدليل على جواز هذه

المشابهة بينهما، أنهم حملوا: "أفعل منك، وهو أفعل القوم" على قولهم: "ما أفعله" فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه، فلم يقولوا: "هذا أعور منك"، ولا: "أعور القوم"؛ لأنهم لم يقولوا: "ما أعوَرَه" وقالوا: "هو أقبح عورًا منك، وأقبح القوم عورًا" كما قالوا: "ما أقبح عوره" وكذلك لم يقولوا: "هو أحسن منك حسنًا" فيؤكدوا، كما لم يقولوا: "ما أحسن زيدًا حسنًا" فلما كانت بينهما هذه المشابهة، دخله التصغير حملًا على: "أفعل" الذي للتفضيل والمبالغة"[21].

وذلك أن أفعل التعجب لما لازم صيغة واحدة، أي صار جامدا أشبه الأسماء، فلما أشبهها طرأت عليه أحكامها ومنها التصغير، ثم عقدوا مشابهة بين فعل التعجب واسم التفضيل، وهي هنا مشابهة دلالية ثم جعلوا لاسم التفضيل ما لفعل التعجب، فكما يصغر أفعل التعجب يصغر اسم التفضيل؛ "لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: "ما أحسن زيدًا"، إلا لمن بلغ غاية الحسن، كما لا تقول: "زيد أحسن القوم"، إلا لمن كان أفضلهم في الحسن؟ فلهذه المشابهة بينهما؛ جاز التصغير في قوله: "يا أميلح غزلانا" كما تقول: غزلانك أميلح الغزلان، وما أشبه ذلك، والدليل على جواز هذه المشابهة بينهما، أنهم حملوا: "أفعل منك، وهو أفعل القوم" على قولهم: "ما أفعله" فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه، فلم يقولوا: "هذا أعور منك"، ولا: "أعور القوم"؛ لأنهم لم يقولوا: "ما أعوَرَه" وقالوا: "هو أقبح عورًا منك، وأقبح القوم عورًا" كما قالوا: "ما أقبح عوره" وكذلك لم يقولوا: "هو أحسن منك حسنًا" فيؤكدوا، كما لم يقولوا: "ما أحسن زيدًا حسنًا" فلما كانت بينهما هذه المشابهة، دخله التصغير حملًا على: "أفعل" الذي للتفضيل والمبالغة"[22]، فعلاقة التشبيه هنا مركبة، فقد حُمِل أفعل التعجب على الاسم بعلاقة المشابهة ثم حُمِل التفضيل على التعجب بعلاقة المشابهة أيضا.

وقد تحتاج المشابهة إلى أدلة تؤكدها وتدلل على صحتها، كاستدلالهم على أن دخول الباء في خبر (ما) النافية كدخولها في خبر (ليس)[23] وقد اهتم الأنباري بذكر وجه المشابهة في الألفاظ والتراكيب؛ لأنها، كما يبدو علاقة طارئة يستعملها اللغويون لتفسير السلوك اللغوي، أو ربطه

بعض الوظائف اللغوية ببعض، ومنها شبه حروف العلة في التصرف اللغوي بالحركات؛ لأنها أشبهت الحركات، ووجه الشبه من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، والمشابهة حاصلة بينهما على كلا القولين.

والوجه الثاني: "أن هذه الحروف ههنا لا تقوم بها الحركات، كما أنَّ الحركات كذلك، وكما أنها تحذفُ للجزم، فكذلك هذه الحروف، وقد حُكي عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يُخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فضله أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل؛ إن وجد حركة أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل. وسهل حذفها، وإن كانت أصليَّة؛ لسكونها؛ لأنَّها بالسكون تَضْعُف، فتصير في حكم الحركة، فكما أن الحركة تحذف، فكذلك هذه الحروف. وإنما فتحوا الواو والياء في "يغزو، ويرمي" في النصب لخفة الفتحة؛ فانقلبت الياء في نحو "يخشى" ألفًا؛ لتحركها في النصب، وانفتاح ما قبلها، كما قلبناها في حالة الرفع؛ لتحركها بالضم في الأصل، وانفتاح ما قبلها"[24].

والحقيقة أن المشابهة تؤثر تأثيرا مباشرا في العلامة الإعرابية، وكان اهتمام النحاة بالعلامة وتركيزهم على نشأتها وأصلها ووجودها طريقا لاهتمامهم بهذه العلاقة في تخريجاتهم وأحكامهم اللغوية، "وعلى مذهب الخليل، لا ينصب المضارع إلا بأن، ظاهرة، أو مقدرة، فيمكن أن يقال على مذهبه: إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب: أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه؛ لأن الرفع أقوى من النصب، ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره، وأعرب بالنصب لما وقع مع (أن) موقع الاسم، وهو المصدر، وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه، وذلك مع ما يسمّى جوازم، فلم يعرب، إذن، لضعف المشابهة"[25].

وقد يحكم بضعف المشابهة فيضعف عملها تبعا لذلك وهو قول الرضي: "اعلم أن (لا) التبرئة إنما تعمل لمشابهتها لـ(إن)، ووجه المشابهة أن: (إن) للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التحقيق لا غير، و(لا) التبرئة للمبالغة في النفي، لأنها لنفي الجنس، فلما توغلتا في الطرفين، أعني في النفي والإثبات، تشابهتا، فأعملت عملها، وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين: أحدهما أن أصلها التي هي (إن)، إنما تعمل لمشابهتها الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبهة بالمشبهة، والثاني أن الظاهر أن بين (إن) و(لا) التبرئة تنافيا وتناقضا، لا مشابهة ولا مقاربة، فعلى هذا نقول: إنما لم تعمل في المعرفة، لأن وجه المشابهة، وهو كونها لنفي الجنس، لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليست المعرفة لفظ جنس، حتى ينتفي الجنس بانتفائها"[26].

والمشابهة نوعان: الأول: مشابهة لفظية، ومنها مشابهة اسم العلم للجمع في اللفظ كمشابهة فلسطين قنسرين، فيعرب إعرابها[27]، والثاني: معنوية، وقد ذكر الصبان النوعين بقوله في علة بناء المنادى: "إنما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو: أدعوك، المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفرادًا وتعريفًا، وإنما احتيج إلى قولنا: المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني، وخرج بقولنا: ومماثلته لها إفرادًا وتعريفًا المضاف والشبيه به؛ لأنهما لم يماثلا الكاف الاسمية إفرادًا، والنكرة غير المقصودة؛ لأنها لم تماثلها تعريفًا. وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف (ذلك) في الخطاب والإفراد بلا واسطة، ويرد عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها، وبني على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي وكانت ضمة؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة. قاله الفاكهي. وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق، وأجيب بأنه قليل، فلا ينظر إليه"[28].

ويقول الرضي: "ومشابهة اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى، كما مر في باب الإضافة، فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل، وشرط فيهما لنصب المفعول

دون رفع الفاعل، كما مر في باب الإضافة: الحال والاستقبال، لتحصل على المشابهة اللفظية أعني الموازنة: المشابهة المعنوية أيضا، وألزما المسند إليه كالفعل،و يجوز الإضمار فيهما كالفعل، والأصل في إضمار المسند إليه: الفعل، إذ طلبه له كمًا وضعيًا، فجاز أن يتصل به غاية الاتصال، وهو إضماره مستترا، ولما لم يكن بها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول، لا لفظا بالموازنة، ولا معنى، لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير (أن)، لم يلازم عمل الفعل، ولا يلزم مجيئ المسند إليه بعده، ولا يجوز الإضمار فيه"[29]

ومن قوانين المشابهة لدى الرضي قوله: "وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول، فما فائدة الحمل، وإنما يحمل الشيء على الشيء، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلة في المحمول"[30].

وقد استعمل النحاة المشابهة علة، وهو ما ذكره ابن الوراق بقوله: "لما حمل النصب على الْجَرّ فِي تَثْنِيَة الْأَسْمَاء وَجَمعهَا لما بَينهمَا من المشابهة، حمل الْجَرّ فِيمَا لَا ينْصَرف على النصب، وَأما من أَي وَجه أشبهت بعض الْأَسْمَاء الْأَفْعَال حَتَّى منع الصّرْف"[31].

وفي باب المنع من الصرف يتحدث عن مدى قوة المشابهة إذا كانت من وجهين لا وجها بقوله: "لِأَن الشّبَه من وَجه وَاحِد لَيْسَ بِقَوي، وَذَلِكَ أَن شَيْئَيْنِ متشابهين يتشابهان من وَجه وَاحِد فَصَاعِدا، فَلَمَّا كَانَ الشّبَه من وَجه وَاحِد لَا تَأْثِير لَهُ، لم يثقل الِاسْم بِهَذَا الشّبَه، فيزول عَن أَصله، وَهُوَ الصّرْف، فَإِذا اجْتمع فِي الِاسْم فرعان مِمَّا ذكرنَا، أَو فروع مِمَّا تقوم مقَام فرعين ثقل الِاسْم، والتنوين زِيَادَة عَلَيْهِ، فمنعوه وشبهوه بِالْفِعْلِ، وَجعلُوا جَرّه كنصبه، إِذْ كَانَ الْجَرّ لَا يدْخل الْأَفْعَال، فَلَمَّا أشبه هَذَا النَّوْع الْأَفْعَال منعُوهُ مَا لَا يدخلهَا، وَهُوَ الْجَرّ، وَجعلُوا لَفظه كَلَفْظِ الْمَنْصُوب، كَمَا جعلُوا النصب فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع كالجر؛ لما بَينهمَا من المشابهة"[32].

3- المشابهة بين الدلالة والتأويل

3-1- علاقة المشابهة بالدلالة

لا تخفى أهمية الدلالة في علوم اللغة، فهي أوج المعرفة اللغوية لارتباطها بالغاية العامة للنص اللغوي؛ لذا فإن الدَّلالات والمعاني موجهة ومؤثرة في البناء اللغوي، حيث تفضي كل التوجيهات اللغوية إلى دلالة النص التي تؤدي -بلا شك- وظيفتها في المقام الذي وظفت فيه من إخبار أو إنشاء، وقد كان السعي خلف ظلال المعاني بالغ الأهمية عند اللُّغويين، فقد كانت مؤلفاتهم تربط ربطا محكما بين الدلالة واللفظ أو اللفظ والمعنى، وهذه العلاقة الثنائية كانت محور اهتمام كتب اللغة والأدب، حتى قرون متأخرة، ظل التَّفكير اللُّغوي فيها محتفظا بهذه الثنائية على العموم، وفي التوجيهات اللغوية بصورة خاصة، ففي متون اللغة تتحكم الدلالة أو المعنى في تحديد العلامة الإعرابية من خلال المسارات الكليّة التي يفرضها السياق مثل: نوع التركيب اللغوي، وروابطه، وقرائنه، وترتبط كلها برباط منطقي يفسر هذا السياق ويبين مقوماته اللغوية، ومن ثم غايته التي هي الفائدة أو الإفادة، كما صنفها النحاة.

والمشابهة، كما تبين سياقاتها، هي علاقة منطقية تفسر الحكم اللغوي والعلامة الإعرابية المنوطة به، ولكنها في أساسها ترتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة، فمن الممكن أن تكون المشابهة لفظية فقط، غير أنها جاءت في مواضع قليلة غلب عليها التصريف، أما المشابهة في سياق التركيب النحوي فلا بدَّ أن ترتكز على علاقة دلالية، ويفسر ذلك الآتي:

أولا: المشابهة اللفظية، وهي مشابهة لفظ للفظ، سواء أكان حرفا أم اسما أم فعلا، وغالبا لا يترتب عليها حكم لغوي، ومن أمثلتها:

1. مشابهة الهمزة للعين فتح العين من الفعل (يأبى)، والقياس الكسر فيها[33].

2- مشابهة (منْ) الموصولة (منْ)[34] في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[35].

3- مشابهة الاسم للفعل إذا كان على وزن الفعل في حال الصرف ومنع الصرف، وذلك كقول سيبويه: "فكلُّ اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سميته باسمٍ في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف"[36].

ثانيا: المشابهة المعنوية

1. مشابهة (إن) وأخواتها (ليت ولعلَّ وكأن) للفعل للفظا ومعنى، وهو ما جعله الأنباري لازما لعمل الفعل، وكأن هذه الحروف لا يقوى عملها في الجملة إذا لم تشبه الفعل مشابهة معنوية، ولا وجه للفظية هنا لأنَّه وبعيد[37]؛ أي: أن معناها معنى الفعل؛ ولهذا استحقت أن تكون عاملة مثله.

2. مشابهة (إذن) (أنما)، فكأنها بمقام (أن) التي كفتها (ما) عن العمل؛ فهي غير ناصبة مثلها وهي في المعنى مساوية لـ (بل) (وهل)، وحدَّد سيبويه سياقات تلمُّ المشابهة التي تكون فيها إذن غير ناصبة يقول: "فخرجت من باب أن وكي، لأن الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ. ولما لم يجز ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة إنما، ولو قلت: إذن أظنك، تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربك، إذا أخبرت أنه في حال ضربٍ لم ينقطع"[38] وقد ربط سيبويه بين عمل إذن وقصد المتكلم، فهو الناصب حقيقة وهو الذي أدَّى إلى انتفاء المشابهة.

3. مشابهة الحروف (من وعن وعلى) للأسماء والحكم ببنائها، "وهما اسمان حِينَئِذٍ بمعنى جَانب وَفَوق مبنيان على الْأَصَح، وَبِه جزم ابْن الْحَاجِب، قَالَ لحُصُول مُقْتَضى الْبناء وَهُوَ مشابهة الْحَرْف فِي لَفظه وأصل مَعْنَاهُ، وَنقل أَبُو حَيَّان عَن بعض أشياخه أَنَّهُمَا معربان وَلَا يُنَافِي فِي رجحته هُنَا مَا سبق تَرْجِيحه من إعرابها على القَوْل باسميتها؛ لعدم الْعلَّة هُنَاكَ، إِذْ لَا حرف حِينَئِذٍ بمعناها تشبه بِهِ؛ وَلذَا حُكيَ عن بَعضهم الِاتِّفَاق على

إعرابها حِينَئِذٍ مَعَ حِكَايَة الْخلاف هُنَا، وَقَالَ الكوفية: حرفان بقيا على حرفيتهما، قَالُوا: أَيْضا وَتدْخل من (على كل) حرف (جَار إِلَّا من وَاللَّام وَالْبَاء وَفِي، وَسمع جر عَن بعلى)"[39].

4. مشابهة ما لليس، يقول الرضي: "(ليس) الذي هو فعل ناقص، وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي، وأيضا (ما) الحجازية، تشبه (ليس) معنى، لا لفظا، وهذه تشبه الأفعال المتعدية، معنى كما يجيء، ولفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا، وأما فتحة أواخرها، فإنا لم نقل إنها لمشابهتها للأفعال، بل قلنا: إنها لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في (ليت)، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي، فتعمل عمل الأفعال، وإن قلنا إنها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال؛ لأنها تكون، إذن، بسبب المشابهة المتقدمة، فما أعطيت بعد المشابهة، لا يكون بعض جهات المشابهة"[40].

3-2- المشابهة والتأويل

لا بدّ -عند البحث في المشابهة وعلاقتها بالنص- من النظر في موقع هذه العلاقة من التحليل اللغوي عند النحاة، إذ تبين سياقاتها أنها تفسير؛ لارتباطها بحكم لغوي قام على علاقة المشابهة، إذ تفرض المشابهة قيودها اللغوية في سياق مباشر من الربط المنطقي الذي لا يخلو من أن يكون وجها من وجوه تأويل النص اللغوي، ويكون التأويل مترتبا على حصول المشابهة بين لفظين سواء أكانت تلك المشابهة لفظية أم منطقية، والتأويل، أو الهرمنويطيقا يرتبط بجزئيات اللُّغة ويحدد كثيرا من علائقها ومسمياتها وحدودها، وقد استعمل الأصوليون من النُّحاة والفقهاء التأويل بلفظه في مؤلفاتهم، وقد لا يختلف في طبيعته في تناول نصوص اللُّغة عن التأويل حداثيا.

يسعى التأويل إلى أن يكون النص مفهوما، مَهْمَا كان عمق غموضه، ففلسفة اللغة تؤمن بوجود تأويل غايته صنع الحقيقة وتوضيحها أكثر، وتستخدم لذلك عدة آليات، أهمها -في نظرنا-

التأويل اللغوي، على أن تكون حدود التأويل وغايته الفهم لا زيادة الإغراق في الغموض؛ لذلك قرن المفسرون للنص القرآني بين دلالة التفسير والتأويل، "والتأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيه اللغوية، قال صاحب القاموس: أوّل الكلام تأويلا وتأوله: دبره وقدره وفسره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ آل عمران: 7، وكذلك جاءت آيات كثيرة فيها لفظ التأويل ومعناه في جميعها البيان والكشف والإيضاح"[41].

ومنه قول ابن قتيبة: "وقد يكون أن تجعل (الذي) بمعنى (ما) أي آتينا موسى الكتاب تماما على أحسن من العلم والحكمة وكتب الله المتقدمة. وأراد بقوله: تَمامًا على ذلك، أي زيادة على ذلك"[42] وفي آخره قال: "والتأويل الأول أعجب إليّ، لأنه في مصحف عبد الله: تماما على الذين أحسنوا. وفي هذا ما دل على ذلك التأويل"؛ "لأن العرب إنما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر، وليس في ظاهر هذا الكلام -على هذا التأويل- دليل على باطنه"[43].

واختلفوا في التأويل، فمنهم من حمل التفسير كله عليه، وهناك من فرق في استعماله، وهو الراجح والمناسب؛ لدلالته اللُّغوية، وبعضهم يرى أن التفسير مباين للتأويل، فالتفسير هو القطع بأن مراد الله كذا، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع، وهذا هو قول الماتريدي، أو التفسير بيان اللفظ عن طريق الرواية، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية، أو التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة، والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة"[44].

إنّ التأويل هو مساءلة النص لخلق عوالم أكثر وضوحا وإيجابا؛ وصولا إلى فهم الحقيقة، وقد مارس اللغويون منهج التأويل في قراءة النص اللغوي قراءة تبحث عن مكوناته وتغوص في بنيته؛ لتفسيره بطريقة تحدد المقام وتوضح أركانه الشائكة، أو المتعددة، ولعلَّ الحذف والتقدير

والإضمار إشارات تأويلية في البنية العميقة للكلام، وهو الذي تتصل به المشابهة، وتعيد من خلاله خلق نمط لمكونات الجمل أو الألفاظ من خلال إحداث تأثير مباشر أو غير مباشر "تأويل"، من خلاله تبرز أركان النص وتتضح؛ بمعنى أن المشابهة سياق تأويلي؛ لأن اللَّفظ أو الجملة لا يمكن رصد نوعها وتصرفها اللغوي إلا من خلال تخيل هذه العلاقة، فهي علاقة متخيلة منفصلة عن الواقع اللغوي ليس لها وجود فعلي إلا باعتبار تقدير النحاة واللغويين لوجودها.

مواضع التأويل:

1. وفي عمل (كان) قال السيوطي: "وَيُسمى خَبَرهَا وَرُبمَا يُسمى مَفْعُولًا مجَازًا لشبهه بِهِ عبر بذلك الْمبرد وَعبر سِيبَوَيْه باسم الْمَفْعُول وَكَانَ قِيَاس هَذِه الْأَفْعَال أَلا تعْمل شَيْئا لِأَنَّهَا بِأَفْعَال لَيست صَحِيحَة إِذْ دخلت للدلالة على تغير الْخَبَر بِالزَّمَانِ الَّذِي يثبت فِيهِ وَإِنَّمَا عملت تَشْبِيها لَهَا بِمَا يطْلب من الْأَفْعَال الصَّحِيحَة اسْمَيْنِ نَحْو ضرب فَرفع اسْمهَا تَشْبِيها بالفاعل من حَيْثُ هُوَ مُحدث عَنهُ وَنصب الْخَبَر تَشْبِيها بالمفعول، هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهِ وَذهب الْفراء إِلَى أَن الِاسْم ارْتَفع لشبهه بالفاعل وَأَن الْخَبَر انتصب لشبهه بِالْحَال فـ(كَانَ زيد ضَاحِكا) مشبه عِنْده بـ(جَاءَ زيد ضَاحِكا)"[45].

2. " مثله بأصائل وَهِي العشايا فَإِنَّهُ جمع آصال، وآصال جمع أصل، وأصل جمع أصيل، كَمَا تَقول رغيف ورغف، ثمَّ تشبه أصلا الْجمع بعنق، فتجمعه على آصال، كَمَا تجمع عنقًا على أَعْنَاق، ثمَّ تشبه آصالا بأعصار؛ لموافقته فِي الزِّيَادَة وَعدد الْحُرُوف فتجمعه على أصائل وَكَانَ قِيَاسه أصائيل لأجل الْألف كأعاصير"[46].

3. "ولكنك أردت المبالغة فحولت الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت (زيدا) نفسه حسنا وأخرت (الوجه) فضلةً، ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل، وهو (حَسَن) طالب له من حيث المعنى، لأنه معموله الأصلي، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: زيد ضارب عمرًا

لأن (ضاربا) طالب له، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية، فنُصب لذلك. فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل"[47].

4. "يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع، ورأيت النساء جمع، ومررت بالنساء جمع، والأصل جمعاوات؛ لأن مفرده جمعاء فعدل عن جمعاوات إلى جمع وهو معرف بالإضافة المقدرة أي: جمعهن فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة وليس في اللفظ ما يعرفه"[48].

والمواضع السالفة تؤكد أن المشابهة علاقة محتملة تفرض أحكامها اللغوية وفق اختيار اللغوي وتفريعه عليها؛ لأن المشابهة هي تأويل دلالي أو لفظي للألفاظ أو تركيب كما في النماذج السابقة، ففي الأول يؤول نصب كان لامها بشبه كان بالفعل؛ ولذا استحقت أن ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا، فباب (كان) برمته مبني على هذه المشابهة، وهو باب مؤول بأكمله؛ لأن كان لا تنطبق عليها الفعلية كاملة لكنها أشبهت الأفعال فعملت عملها.

وفي الثاني تظهر طريقة جمع أصل وتعدد جموعه بين الكثرة والقلة ما في هذا الجمع من تأويل أنبنى على علاقة المشابهة أيضا.

أما الثالث فيوضح كيف صارت علاقة تشبيه الصفة المشبهة بالفعل عاملا تنصب ما بعده كما نصب المفعول، وهو الأمر ذاته في اسم الفاعل العامل عمل فعله، فنلاحظ أن المشابهة تنتج عاملًا مركبًا، فاسم الفاعل شابه المضارع، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل، وهذا النمط التركيبي يبرز في المسائل اللغوية التي قامت في أساسها على المشابهة.

ولا يختلف الموضع الرابع عمّا سبقه، إذ إن محور مشابهة العمل تأكيد لحكم لغوي يبنى على علاقة مشابهة صريحة في بابها أو محمولة على باب المشابهة لباب آخر فهو فرع عنه

كمشابهة الصفة لاسم الفاعل فهذه مشابهة ضمنية أو فرعية نتجت عن مشابهة أساسية أو صريحة، وهي مشابهة اسم الفاعل للمضارع، وكلها مواضع مؤولة.

الخاتمة:

- المشابهة إحدى ركائز النظر النحوي بل واللغوي؛ فقد حفلت بها كتب اللغة والأدب والبلاغة؛ وهي علاقة منطقية متخيلة قامت على النظر في الروابط التي تجمع بين الألفاظ والألفاظ أو التراكيب بعضها ببعض.

- فهي ليست رابطا لفظيا تربط أركان النص، وإنما هي رابط منطقي يقوم على خلق علاقة تشرك بين لفظين أو تركيبين في حكم ما أو تفسر هذين المتشابهين.

- لم يضع اللغويون حدًّا أو تعريفًا للمشابهة مع استعمالهم لها باطراد، وكأنها علاقة طبيعية تفرضها قوانين اللغة الطبيعية.

- إن الفكر اللغوي العربي حافل بكثير من العلاقات والمسائل التي تحتاج تأطيرًا لها؛ لما فيها من فائدة في تقريب اللغة إلى الأذهان وفهم علاقاتها وروابطها.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن منظور، لسان العرب: مادة شبه.
(2) الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية: 2236/6.
(3) أحمد بن فارس، مقاييس اللغة:3/ 243.
(4) الأنباري، الإنصاف: 1/ 140.
(5) نفسه: 141/1.
(6) نفسه: 11/1.
(7) ينظر: الخوارزمي، المغرب: 480.
(8) سيبويه، الكتاب: 254/1.

(9) نفسه: 255/1.

(10) نفسه: 390/1.

(11) سورة الحديد، الآية: (29).

(12) سيبويه، الكتاب: 397/1.

(13) نفسه: 646/3.

(14) نفسه: 30/2.

(15) نفسه: 197/3.

(16) نفسه: 196/3.

(17) المبرد، المقتضب: 190/3.

(18) الأنباري، الإنصاف: 542،541/2.

(19) الأنباري، أسرار العربية: 49.

(20) نفسه: 58.

(21) نفسه: 104.

(22) نفسه: 104.

(23) نفسه: 120.

(24) نفسه: 230،231.

(25) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 52.

(26) نفسه: 160/2.

(27) الصبان، حاشية الصبان: 140/1.

(28) نفسه: 203/3.

(29) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 404/3.

(30) نفسه: 494/4.

(31) ابن الوراق، علل النحو: 172، 173.

(32) نفسه: 457، 458.

(33) السمين الحلبي، الدّر المصون: 1/ 277.

(34) نفسه: 553/6.

(35) سورة يوسف، الآية: (90).

(36) سيبويه، الكتاب: 208/3.

(37) الأنباري، الإنصاف: 226/1.

(38) سيبويه، الكتاب: 16/3.

(39) السيوطي، همع الهوامع: 466/2، البيت: على عن يميني مرت الطير سنحا.

(40) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 330/4.

(41) محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 4/2.

(42) ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن: 228.

(43) نفسه: 139.

(44) الزُّرْقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 5/2.

(45) السيوطي، همع الهوامع: 409/1.

(46) نفسه: 374/3.

(47) الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 106.

(48) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 335/3.

قائمة المصادر والمراجع:

1) القرآن الكريم.

2) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت. 395هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.

3) إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت. 393هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987 م.

4) بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط2، 1980م.

5) رضي الدين محمد بن الحسن النحوي الأستراباذي (ت. 686 هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1975م.

6) شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط.1، 1423هـ/2004م.

7) شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت. 756هـ)، الدّر المصون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

8) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت. 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

9) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.

10) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، (ت. 577هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الكويت، ط1، 1999م.

11) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت. 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

12) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت. 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

13) عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

14) محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت. 381هـ)، علل النحو علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420 هـ - 1999م.

15) محمد بن علي الصبان الشافعي (ت. 1206هـ)، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

16) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت. 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.

17) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت. 285هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

18) محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت. 1367هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط2، د.ت.

19) ناصر بن عبد السيد برهان الدين الخوارزمي (ت.610هـ)، المغرب، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.